



التاريخ : ٢٣ رمضان ١٤٤٣ هـ

الموافق : ٢٤ إبريل ٢٠٢٢ م

السادة/ العزق والزيلعي - محاسبون ومراجعون قانونيون

مراجعي حسابات الجمعية التعاونية متعددة الأغراض بالرس

مسجلة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية برقم (٢٣٢)

القصيم - الرس - المملكة العربية السعودية

تحية طيبة وبعد ...

الإشارة إلى المراجعة التي تقوم بها شركتكم لقائمة المركز المالي للجمعية التعاونية متعددة الأغراض بالرس بمنطقة القصيم - الرس - مسجلة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية برقم (٢٣٢) ، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م ، وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، بغرض إبداء الرأي حول مدى تعبير القوائم المالية للجمعية عن حقيقة المركز المالي ونتيجة النشاط والتدفقات النقدية ، وأيضاً الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ولغرض إبداء رأيكم عما إذا تبين لكم وجود أية تعديلات مهمة يتعين إدخالها على القوائم المالية لكي تتفق مع المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ، وقد أعدت قوائم المالية حسب متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية المعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين .

اعتقد بأن تقديم إفصاح من جانبنا عن المعلومات المتضمنة منا في هذا الخطاب يعد إجراءً جوهرياً يمكنكم من إبداء رأيكم حيال القوائم المالية ، ونؤكد لكم حسب أفضل علمنا أن المعلومات المذكورة أدناه والتي قدمت لكم خلال عملية المراجعة صحيحة ، كما نؤكد بهذا ما يلي :

قرر نحن إدارة الجمعية أن القوائم المالية تعبر عن المركز المالي ونواتج الأعمال والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للجمعية كذلك الإفصاح الكافي عن جميع البيانات المطلوبة وذلك وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ، وأنه تم تطبيقها على أساس ياب .

نقر بأننا مسؤولون عن عرض القوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين . تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية من أجل إعداد وعرض القوائم المالية ، وأنها خالية من أي أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ غير متعمد ، وأيضاً اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة ، وإجراء التقديرات المحاسبية المعقولة وفقاً لأفضل المعلومات الأحداث الحالية وأننا قد اعتمدنا القوائم المالية .

نحن نتفهم بأن الأخطاء الجوهرية هي الأخطاء التي سواء كانت منفردة أو مجتمعة قد تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية . تعتمد جوهرياً الأخطاء سواء كانت ناتجة عن



غش أو أخطاء غير متعددة على حجم وطبيعة هذه الأخطاء والذي يتم التعرف عليه وفقا للظروف المحيطة . إن حجم أو طبيعة الأخطاء أو كلاهما معاً يعد عاملاً هاماً لتحديد جوهرية الخطأ .

لما قمنا بإجراء الاستفسار اللازم من مديري وموظفي الجمعية من أصحاب الخبرات والمهارات المناسبة . وعلى ذلك فإننا نؤكد على الإفصاحات التالية وفقاً لفضل المعلومات المتوفرة لدينا :

إننا مسنولون عن تطبيق وتشغيل الأنظمة المحاسبية والرقابية التي تعمل على منع واكتشاف الأخطاء والغش ، كما نؤكد أنه لم ينم إلى علمنا أية مسائل أو قضايا هامة متعلقة بالغش قد يكون لها أثر هام على القوائم المالية محل المراجعة .

نقر بأنه لا توجد أية تعديلات يتعين إدخالها على القوائم المالية والمشار إليها أعلاه وأنها تعبر بعزل من كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي للجمعية ونتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية وتتوافق مع المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وأنه قد تم تطبيقها على أساس ثابت .

نقر فيما عدا ما ورد بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها فإنه لا توجد أية تصرفات نحن على علم بها تتعلق بعدم الالتزام الكامل بمتطلبات القوانين واللوائح والتي قد يكون لها تأثير هام على القوائم المالية سواءً كانت هذه التصرفات حدثت أو محتملة الحدوث .

لا توجد هناك أي معاملات جوهرية لم يتم تسجيلها بشكل صحيح أو قد تم حذفها من السجلات المحاسبية فيما عدا عدم احتساب مزايا و منافع الموظفين و ذلك بالمخالفة للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة و المتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية.

كما لا يوجد لدينا أي اتجاهات أو خطط تؤدي إلى تغيير في القيم الدفترية للأصول والالتزامات المدرجة بالقوائم المالية بشكل جوهري .

لقد التزمنا بجميع الاتفاقات التعاقدية والتي من الممكن أن يكون لها تأثير هام على القوائم المالية في حال عدم الالتزام بكامل الاتفاقية أو بجزء منها.

لم تكن هناك مخالفات من قبل الإدارة أو الموظفين الذين لهم تأثير على نظام الرقابة الداخلية .

لم تكن هناك مخالفات من قبل موظفين آخرين لها تأثير مادي على القوائم المالية .

لم تكن هناك مراسلات واتصالات مع الدوائر الحكومية والتنظيمية تتعلق بعدم الالتزام الكامل بمتطلبات إعداد القوائم المالية في المملكة له تأثير هام على القوائم المالية .

أنه لا يوجد على الجمعية مطالبات أو مكاتبات أو إخطارات من مستشارنا القانوني أو من الغير لها تأثير على القوائم المالية ويجب الإفصاح عنها.



- أنه لا يوجد على الجمعية مخالفات وقعت أو احتمال أن تقع للقوانين والقواعد مما يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تقدير الالتزامات العرضية أو الالتزامات المتوقعة .
- أنه لا يوجد على الجمعية التزامات أو أرباح أو خسائر متوقعة بما في ذلك التعهدات الشفوية والمكتوبة للغير أو من الغير التي يجب أخذها في الاعتبار عند إعداد القوائم المالية .
- لا توجد لدينا أية خطط أو نوايا للقيام بأي مما قد يؤثر بشكل هام على القيم الدفترية للأصول أو الالتزامات وتبويبها .
- لم تخذل الجمعية بأي من تعاقدها مع الغير مما قد يكون له أثر أو التزام كان يجب إظهاره بالقوائم المالية لهذا العام .
- تم تقدير كافة الالتزامات الزكوية والضريبية المتوقعة أو المستحقة وتم احتسابها في القوائم المالية .
- تمتلك الجمعية ملكية كاملة لكافة أصولها المبينة بالقوائم المالية ولا يوجد أية رهون أو أعباء على أصول الجمعية فيما عدا ما تم الإفصاح عنه في القوائم المالية .
- لا يوجد لدى الجمعية أصول غير متداولة أو أصول مجانية والتي يجب تصنيفها كأصول محتفظ بها لغرض البيع وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية المتعارف عليها.
- تم إدراج كافة الأصول المملوكة للجمعية بقائمة المركز المالي .
- كما أنه لا توجد أية اتفاقيات بيع وإعادة استحواذ أصول أو أية اتفاقيات ضمان سارية .
- لا توجد هناك أية التزامات تعاقدية غير مسجلة بالدفاتر المحاسبية
- كافة إيرادات الجمعية التي تمت خلال العام نهائية ولا يوجد أي اتفاق جانبي لإلغاء هذه المعاملات إلا بذلك القدر العادي لرد وفقاً لتعاقدات الجمعية مع العملاء .
- تمثل الأرصدة المدينة الظاهرة بالقوائم المالية مبالغ مستحقة للجمعية عن عمليات تمت قبل أو في تاريخ القوائم المالية وأنها لا تتضمن معاملات تمت بعد تاريخ القوائم المالية .
- لا يوجد لدينا معلومات تتعلق بالشك في تحصيلها وأنه لا توجد خسائر محتملة تتعلق بهذه الأرصدة يتعين علينا الإفصاح عنها.



- لا يوجد هناك أية اتفاقيات مع مؤسسات مالية من شأنها وضع قيود على الأرصدة النقدية والحدود الائتمانية أو ما شابه ذلك .
- نقر أن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بالجمعية قد أبلغ الجمعية العامة للمساهمين بما له من مصلحة في الأعمال والعقود التي تمت لحساب الجمعية ، وكذا بالأعمال التي يقوم بها العضو وتكون أعمال منافسة لأحد أنشطة الجمعية ، وعدم اشتراك العضو صاحب المصلحة في التصويت على القرار الذي صدر في هذا الشأن وأنه تم إثبات هذا التبليغ في محاضر اجتماعات مجلس الإدارة .
- لا توجد أي اتفاقيات أو ارتباطات لإعادة شراء أصول تم بيعها من قبل. كما أنه لا يوجد أية ارتباطات قائمة بتاريخ المركز المالي فيما يتعلق بالعقود المستقبلية أو أي نوع آخر من أنواع المشتقات المالية .
- ليست هناك حاجة لتكوين مخصصات لأية خسائر مالية ناتجة عن تنفيذ أو عدم تنفيذ التزامات .
- ونؤكد على ما يلي:
  - نحن على علم بأن مصطلح "غش" يتضمن الأخطاء الناتجة عن تقديم تقارير مالية مضللة وكذلك الأخطاء الناتجة عن سوء التصرف أو الاختلاس لأصول الجمعية . تقديم تقارير مالية مضللة تنتج عن أخطاء متعمدة والتي تتضمن حذف مبالغ من القوائم المالية أو إيضاحات من الإيضاحات المتممة لها وذلك لتضليل مستخدمي القوائم المالية . كما أن الأخطاء الناتجة عن سوء التصرف أو الاختلاس لأصول الجمعية تتضمن أعمال السرقة لأي من أصول الجمعية وغالباً ما تكون مصحوبة بسجلات محاسبية مضللة أو مستندات من شأنها إخفاء هذه الأعمال وإظهار هذه الأصول على أنها فقدت أو لم يتم اعتمادها بالشكل المناسب .
  - نحن على علم بأننا مسئولون عن تصميم وتنفيذ أنظمة رقابة داخلية من دورها منع أو اكتشاف الأخطاء أو الغش .
  - نقر بأنه لا يوجد أي غش أو أننا لا نشك في وجود غش يؤثر على الجمعية ذو صلة بأي من :
    - إدارة الجمعية .
    - الموظفين الذين لهم دور مهم في الرقابة الداخلية .
    - أي فرد أو جهات أخرى ، إذا نتج عن الغش تأثير هام على القوائم المالية .
- لم تتلق الإدارة أي بلاغ من الموظفين الحاليين أو السابقين ، الجهات الرقابية ، المحللين الماليين ، الجهات القانونية بالجمعية أو غير ذلك من الأفراد أو الجهات ما يفيد بوجود غش أو شك في وجود غش يؤثر على الجمعية .

